

الفصل الثاني

واقع تمويل التعليم بعامة والتعليم الفني بخاصة

في مصر وما يواجهه من مشكلات

الفصل الثانى

واقع تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة فى مصر وما يواجهه من مشكلات

مقدمة :

إن قضية تمويل التعليم تعد من أهم القضايا وتأتى فى مقدمة أولويات الكثير من دول العالم اليوم. وهناك من يرى أن كيفية تأمين التكامل الناجح بين التبعات المالية والتخطيط ، تمثل أحد الجوانب الشائكة والأكثر تعقيداً فى السياسات التربوية ، كما أن أبرز المشكلات التى تصادفها بلدان نامية عديدة فى هذا المجال^(١) :- سوء توزيع الاعتمادات والمخصصات المالية. - التأخر فى تسديد الأموال المرصودة من قبل الدولة مما يعيق تنفيذ البرامج . إعادة توزيع الاعتمادات المالية خلال مرحلة الخطة ، وذلك نتيجة للتعديلات فى تحديد الأولويات أو ضغوط سياسية جديدة مما ينعكس سلباً على سير البرنامج. - صعوبة الإدارة والتنسيق بين مصادر الأموال الحكومية والخاصة ، مما يؤدى إلى توزيع عشوائى وغير ناضج للموارد المالية. - عدم كفاية الاعتمادات التى ترصدها الدولة مما يدفع بالحكومات أحياناً إلى التسرع فى إطلاق يد القطاع الخاص ، مما يؤدى إلى مشكلات عديدة على صعيدى التنسيق والتخطيط . عدم اكتمال البنى والعمليات التنظيمية والفنية مما يؤدى إلى عيوب ، تنعكس فى سير العمل والتمويل .

وتعد مشكلة "تمويل التعليم من المشكلات التى تواجهها نظم التعليم فى كثير من الأقطار ، على أساس أن انتشار الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية يؤدى إلى زيادة الطلب على التعليم والتوسع فيه ، وهذا يتطلب مبالغ مالية ضخمة"^(٢). وفى مصر يأتى "تحدى ربط التعليم بالتنمية وتحدى التمويل بقطاع التعليم على رأس التحديات المحلية والدولية التى يواجهها نظامنا التعليمى ، مع بداية القرن الحادى

١- فيناياغوم شينابه وآخرون : التنمية المتكاملة للموارد البشرية ، مستقبلات ، مجلة التربية الفصلية ، البونسكو ٦٩

أجلد التاسع عشر ، العدد الأول ١٩٨٩م ص ١٤ ، ص ١٥ .

٢- أحمد إسماعيل حجى : الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٥م ، ص ٨٨ .

والعشرين^(١) خاصة أن "أحد عناصر السياسة التعليمية في مصر ، عدم تحميل الأسرة المصرية أعباء إضافية ، وعدم المساس بمبدأ تكافؤ الفرص ، فالتعليم قضية أمن قومي كما أنه استثمار للمستقبل"^(٢) .

وتتص المادة رقم ٢٠ من الدستور المصري على أن "التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة"^(٣)، لذلك تكتسب قضية تمويل التعليم والتعليم الفني بخاصة أهميتها القصوى ، وذلك لإرتباط التعليم الفني بمجالات التنمية المختلفة.

وتصنف مصادر تمويل التعليم طبقاً للمرجعيات الدولية إلى^(٤) : القطاع العام الوطني (أو فرع الوطني أو الإقليمي أو الولائي) . - القطاع العام المحلي (المجتمعات المحلية) . - الأفراد والأسر . - المؤسسات الانتاجية . - المساعدات الخارجية (الدولة الثنائية والمتعددة الأطراف) . وهناك من يصنف مصادر تمويل التعليم الى : - مصادر داخلية وتشمل : (التمويل عن طريق الحكومة المركزية وذلك بتخصيص مبالغ سنوية من موازنتها العامة للتعليم ، التمويل بالمشاركة بين الحكومة وحكومات الأقاليم مثل ما يحدث في إنجلترا ، حيث تقدم الحكومة المركزية ٦٠٪ من موازنة التعليم والسلطة المحلية ٤٠٪ . وتتفاوت النسب التي تخصصها كل جهة من هذه الجهات للتعليم ، ففي أمريكا يتضاءل دور الحكومة المركزية في مقابل تعاظم دور حكومات الولايات . بينما في فرنسا تقوم أو تتحمل السلطات المحلية والبلديات العبء الأكبر بالنسبة للتعليم الإبتدائي في مقابل تحمل الحكومة المركزية العبء الأكبر بالنسبة للتعليم الثانوي والعام) . - مصادر خارجية : وتتضمن مساعدات خارجية من مؤسسات دولية مثل اليونسكو والبنك الدولي... إلى آخره .

وتتباين أساليب وآليات التمويل من دولة الى أخرى ، كما تتنوع سياسات إصلاح تمويل التعليم بعامة والتعليم الفني بخاصة وذلك في الدول التي تمثل الاتجاهات الجديدة في تمويل التعليم وذلك في ضوء التطورات التي تشهدها الساحة الدولية.

١- جمهورية مصر العربية وزارة التربية والتعليم ، مركز التطوير التكنولوجي ، مشروع مبارك القومى ، مؤشرات تطوير التعليم ١٩٩١ - ١٩٩٧ م .

٢- جمهورية مصر العربية مشروع مبارك - القومى ، مرجع سابق ، ص ٢

٣- جمهورية مصر العربية ، وزارة الإعلام ، دستور جمهورية مصر العربية ، مطابع اضية للإستعلامات ، ١٩٩٤ م ، ص ١٢ .

٤- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية ، تعبئة الموارد الداخلية والخارجية للتعليم النظامى وغير النظامى ، مجلة التربية الجديدة ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

ويأتى هذا الفصل ليعرض لواقع تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة فى مصر من خلال المحاور التالية :

- مصادر تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة .
- أهم أساليب وآليات تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة .
- أهم معالم سياسات إصلاح تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة .
- أبرز المشكلات التمويلية التى يعانى منها التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة .

أولاً : مصادر تمويل التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة :

(أ) مصادر تمويل التعليم بعامة :

- ١- الميزانية العامة للدولة .
- ٢- الجهود الذاتية وإسهامات بعض القادرين من الأثرياء ورجال الأعمال .
- ٣- المساعدات الخارجية .

وفيما يلى تناول كل مصدر من المصادر السابقة بشئ من التفصيل :

- الميزانية العامة للدولة :

من المعروف أن هناك عوامل حاكمة لتمويل التعليم ، منها ما هو متصل بالتعليم مباشرة ، كالطلب الاجتماعى للتعليم ، والارتفاع المتزايد فى نفقات التعليم ، وأعباء النظام التعليمى . كما أن هناك عوامل حاكمة تتصل بالمجتمع وظروفه المختلفة ، كالتضخم والديون . كل ذلك يؤثر عند تخصيص نصيب التعليم من الميزانية العامة للدولة . ومصر كغيرها من العديد من الدول مازالت الميزانية العامة للدولة بها هى المصدر الأساسى لتمويل التعليم ، ومن الملاحظ أن هناك طفرة غير مسبقة للاعتمادات المالية المخصصة للتعليم فى ميزانية الدولة وذلك خلال السنوات القليلة الماضية . وفى موازنة عام ١٩٩١/٩٠م كانت موازنة التعليم قبل الجامعى ٢,٢٩٦,٠١٢,٨١٠ جنيه مصرى ، موزعة على أبواب الميزانية كالتالى : - باب أول (أجور) ١٨٢,١٨٥,٩٠٠٠ جنيه . - باب ثانى (مصروفات جارية وتحويلات) ٢٧٩,٤٣٧,٠٠٠ جنيه مصرى . - باب ثالث (استخدامات استثمارية) ١٧,٢٩١,٠٠٠٠ جنيه مصرى . - باب رابع (تحويلات رأسمالية) ٢١,٨٠٩,١٠٠ جنيه مصرى .

وفى ميزانية ١٩٩٧/٩٦ يلاحظ أن ميزانية التعليم وصلت الى ٧,٧٩٢,٤٥٣,٤٦٠ جنيه مصرى ، خص الباب الأول منها ٦٥٧,٣١٨,٧٠٠٠ جنيه

مصرى والباب الثانى ١٦٣١٥١٠٠٠ اجنيه مصرى. والباب الثالث ٩٥٢,٨٨٣,٠٠٠ اجنيه مصرى. والباب الرابع ٣٣٣,٢٤٦٠ اجنيه مصرى (١) .

وفيما يلى بيان بتطور موازنة وزارة التربية والتعليم من عام ١٩٩١/٩٠ - حتى عام ١٩٩٧/٩٦ :

جدول رقم (١) يبين تطور موازنة وزارة التعليم من عام ١٩٩١/٩٠ حتى عام ١٩٩٧/٩٦

السنة	الباب الأول (الأجور)	الباب الثانى (مصرفات وتحويلات جارية)	الباب الثالث (الاستثمارات)	الباب الرابع (تحويلات رأسمالية)	الجملة
١٩٩١/٩٠م	١٨٢١٨٥٩٠٠٠	٢٧٩٤٣٧٠٠٠	١٧٢٩١٠٠٠٠	٢١٨٠٩٨١٠	٢,٢٩٦,٠١٢,٨١٠
١٩٩٢/٩١م	٢١١٢٠١١٠٠٠	٣٩٢٨٥٠٠٠٠	٢١٢٩٣٠٠٠٠	١٢٨٧٨٠٠٠	٢,٧٢٩,٦٦٩,٠٠٠
١٩٩٣/٩٢م	٢٥٢٨٠٦٠٠٠٠	٥٠٣٢٣٥٨٠٠٠	٥٦٩٩٣٠٠٠٠	١٢٨٧٦٦٣٠٤	٣,٦١٤,١٠٢,٤٣٤
١٩٩٤/٩٣م	٣١٤٦٩٧٢٠٠٠	٧٥٢٩٩٤٠٠٠	٦١٠٧٨١٠٠٠	١٨٥٢١٥٩	٤,٥١٢,٦٠٠,١٥٩
١٩٩٥/٩٤م	٣,٨٣١,٦٧٦,٠٠٠	٩٦٤,٥٢٤,٠٠٠	٨١٢,٩٣٨,٠٠٠	١,٨٤٨,٩٦٠	٥,٦١٠,٩٨٦,٩٦٠
١٩٩٦/٩٥م	٤,٧٩٢,٤٢٨,٠٠٠	١,٠٧٧,٦٥٠,٠٠٠	١٥٢,٤٩٤,٠٠٠	٧٥٠,٥٤٠,٤٦٠	٦,٧٧٣,١١٢,٤٦٠
١٩٩٧/٩٦م	٥٦٧٣٠٨٧٠٠٠	١,١٦٣,١٥١,٠٠٠	٩٥٢,٨٨٦,٠٠٠	٣,٣٣٢,٤٦٠	٧,٧٩٢,٤٥٣,٤٦٠

مُجَد

وبنظرة تحليلية للجدول السابق أن الأجور قد استحوذت على النصيب الأكبر من الميزانيات ، وذلك على حساب باقى الأبواب ، مما يؤثر بالسلب على كفاءة النظام التعليمى وجودته. وعلى الرغم من الطفرة الكبيرة التى حدثت فى موازنة التعليم ، فإن الأمر مازال فى حاجة ملحة الى مزيد من الجهود لتوفير المزيد من الأموال للإنفاق على التعليم ، خاصة إذا علمنا أن قيمة الإنفاق الجارى على الطالب فى مراحل التعليم المختلفة فى مصر مازالت دون المعدلات الدولية ، ومازالت الهوة شاسعة بيننا وبين الكثير من الدول فى هذا الخصوص (٢) . وهذا بدوره يؤدى إلى ضرورة البحث عن مصادر جديدة ومتنوعة وغير تقليدية لتمويل التعليم الى جوار ما يخصص له من الميزانية العامة

١- جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم ، مشروع مبارك القومى ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .

٢- جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم ، مبارك والتعليم ، نظرة الى المستقبل ، مطابع روزاليوسف ، ١٩٩٢ ،

للدولة. وهذا ما سوف يبرز من خلال الرؤية المستقبلية فى الفصل السادس من الدراسة الراهنة .

وبالنسبة لمخصصات التعليم كنسبة من إجمالى الموازنة العامة للدولة فى "عام ١٩٩٥/٩٤م بلغت ١٣,٧٪. وفى عام ١٩٩٦/٩٥م بلغت مخصصات التعليم ١٥,٦٪ من الموازنة العامة للدولة"^(١) .

وجاءت توزيعات الإنفاق على التعليم وفق المستوى التعليمى كالتالى :

- التعليم قبل الجامعى عام ١٩٩٥/٩٤م بلغ الإنفاق عليه ٥,٦ مليار جنيه بنسبة ٧٠,٢١٪ من مخصصات التعليم ، وفى عام ١٩٩٦/٩٥م كان الإنفاق ٦,٧٧٣ مليار جنيه بنسبة ٦٠,٥٪ .

- أما التعليم العالى فكان الإنفاق عليه عام ١٩٩٥/٩٤م ١,٢٨١ مليار جنيه بنسبة ٣,٥٢٪. وفى عام ١٩٩٦/٩٥م كانت النسبة ٢,٩٪ .

- بالنسبة للجامعات كان الإنفاق عام ١٩٩٥/٩٤م مليار جنيه بنسبة ٢٦,٢٧٪ ولعام ١٩٩٦/٩٥م كان الإنفاق ٤,١٠٢ مليار جنيه بنسبة ٣٦,٦٪ .

- وفيما يتعلق بتوزيع الإنفاق على التعليم قبل الجامعى وفق المصدر من عام ١٩٩٦/٩٥م نجده كالتالى^(٢) :

جدول رقم (٢) يبين توزيعات الإنفاق على التعليم قبل الجامعى وفق المصدر

الى عام ١٩٩٦/٩٥م

أولاً : الجهاز الإدارى والإدارة المحلية :	
١.١٢٥٨٣.٠٠٠	الديوان العام للوزارة (الجهاز الإدارى) مركزى .
٤٧٤١٥٢٦٤٦٠	مديريات التربية والتعليم (محليات) .
٥٧٥٤١٠٩٤٦٠	جملة (١)

١- جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم إنجازات التعليم فى أربع أعوام ، أكتوبر ١٩٩٥م ، ص ٢١ .

٢- جمهورية مصر العربية ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، تطور التعليم فى ج.م.ع ٩٤-١٩٩٦م ، مرجع

تابع جدول رقم (٢) السابق :

ثانياً : الهيئات الخدمية المساعدة :	
٨٨٩٢٣٦.٠٠٠	الهيئة العامة للأبنية التعليمية
٣٩٥.٠٠٠.٠٠٠	صندوق دعم وتمويل المشروعات
٣٢٢.٠٠٠.٠٠٠	صندوق الرسوم حصيلة الخدمات الإضافية
٥١.٠٠٠.٠٠٠	المركز القومى للإمتحانات والتقويم التربوى
٢٩٦٧.٠٠٠	المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية
٧٨٩٨.٠٠٠.٠٠٠	الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار
١٠١٩.٠٠٣.٠٠٠	جملة (٢)
٦٧٧٣١١٢٤٦٠	جملة (١) + (٢)

إن الصورة السابقة هي صورة المصدر الأساسى والرئيسى لتمويل التعليم ، وهو الميزانية التى تخصصها الدولة للتعليم من ميزانيتها العامة. وهذه الميزانية بالتأكيد ليست كافية لتحقيق طموحات مصر من التعليم باعتبار أن عملية تمويل التعليم تعد المرتكز الأساسى لإحداث التطوير المنشود فيها .

كان التحليل السابق للتعليم قبل الجامعى. وعن التعليم الجامعى يلاحظ من الوثائق الرسمية ارتفاع موازنة الجامعات من ١٠٤٣٠.١٠ عام ١٩٩١/٩٠م إلى ٢٤٧٤٥٧٧ جنيه عام ١٩٩٦/٩٥م. وبالنسبة إلى موازنة وزارة التعليم العالى ارتفعت من ٣٤٤٧٧٦٩٢ عام ١٩٩١/٩٠م إلى ١,١٢٦,٨٢٠,١٥٤ عام ١٩٩٧/٩٦م . وعن نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالى الناتج المحلى ، يلاحظ "أن إجمالى الإنفاق على التعليم عام ١٩٩٥/٩٤م (عدا التعليم الأزهرى) بلغ ٧,٩٧٧ مليار جنيه بنسبة ٥,١٣٪ من الناتج المحلى بسعر السوق"^(١).

الجهود الذاتية ممثلة فى إسهامات بعض القادرين ورجال الأعمال :

على الرغم من أهمية الجهود الذاتية والأهلية فى تمويل التعليم، وبالإضافة الى قيامها بدور لا يستهان به فى الماضى ، إلا أن إسهامها الحالى لا يتناسب مع حجم الثروات المتضخمة لدى الكثيرين من المصريين اليوم ، وينتظر من رأس المال الوطنى أن يقوم بواجبه نحو أفراد المجتمع غير القادرين على تحمل نفقات التعليم ، والدليل على صحة ما

١ - جمهورية مصر العربية ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية : تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٤م

- ١٩٩٦م ، وزارة التربية والتعليم ، ص ٢٥ .

سبق أن جملة المشروعات التي نفذت في أنحاء مصر بالجهود الذاتية لم تتجاوز نسبة ٢٪ من جملة ميزانية التعليم وذلك عام ١٩٧٠/٦٩ . وفى عام ١٩٩٢/٩١ بلغت الجهود الأهلية حوالى ١,٩ مليون جنيه بالإضافة الى بناء ٦٩٧ مدرسة للتعليم الأساسى^(١) ومن الجدير بالملاحظة أنه فى عام ١٩٩٣/٩٢ قامت حملة تبرعات لبناء ١٠٠ مدرسة وقد تم هذا بالفعل ، وفى هذا دلالة على أن الشعب المصرى لديه طاقات كامنة يمكن إستثمارها لتحقيق الأهداف القومية العليا.

المساعدات الخارجية :

وفيما يتعلق بالمصدر الثالث من مصادر تمويل التعليم فى مصر فإنه يجدر القول أن المعونات الأجنبية للتعليم فى مصر ، لقد لعبت دوراً لاينكر فى مجال تطوير التعليم ، من الجدير بالذكر أيضاً "أن هناك صعوبة كبيرة فى تحديد المبالغ الإجمالية للتمويل الخارجى الموجه لقطاع التعليم المصرى ، ومرجع ذلك أن خطة التنمية ذاتها ينقصها التحديد الدقيق لحجم القروض والمعونات الخارجية الموجهة لقطاع التعليم ، كما أن نسبة منها لا يتم استخدامها فى الفترة الزمنية المحددة لها بالإضافة إلى أن الجهات الحكومية المصرية والهيئات المانحة للقروض والمعونة تمتنع عن إعطاء البيانات بحجة السرية"^(٢) . وعلى الرغم من الصعوبات السابقة فإن هناك "تقديراً لقيمة القروض الموجهة لقطاع التعليم المصرى فى عام ١٩٩٢م بأنها تعادل ٧٥٦,٩٩٢ مليون جنيه"^(٣) . وفى البيان التالى^(٤) توضيح بتطور المنح الخارجية للتغذية بالمدارس . فى عام ١٩٩٢/٩١م كانت اعتمادات الدولة للتغذية المدرسية ٣٠,٨٠٦,٥٩٤ بينما المنح الخارجية فى كل هذا المجال كانت ٥ مليون جنيه . فى عام ١٩٩٣/٩٢م كانت اعتمادات الدولة ٣٣,٨٤١,٠٠٠ جنيه وكانت المنح ١٣,٤٣٨,٨٦٣ جنيه .

١- جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط ، قطاع التعليم ، الحساب الختامى باخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ .

٢- صلاح الدين التبعولى : التعليم المصرى والقروض الأجنبية ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

٣- المرجع السابق ، ص ١٧ .

٤- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم ، مركز التطوير التكنولوجى ، التعليم متروك مبارك القومى ، مرجع سابق .

وفى عام ١٩٩٤/٩٣ م كانت اعتمادات الدولة ٣٧,٤٠٧,٧٠٠ وكانت المنح ١٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

وفى عام ١٩٩٥/٩٤ م كانت اعتمادات الدولة ٩٠,٨٨٣,٠٠٠ وكانت المنح ٩,٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

فى عام ١٩٩٦/٩٥ م كانت اعتمادات الدولة ١٢٤,٨٢٧,٨٥٣ وقيمة المنح ١٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه .

وفى عام ١٩٩٧/٩٦ م كانت اعتمادات الدولة ١٢٦,٨٥٥,٠٠٠ وقيمة المنح الخارجية ٨,١٣٢,٠٠٠ جنيه .

ما سبق كان مثالا لبيان نسبة المنح الخارجية فى قطاع التغذية المدرسية وماترصده الدولة من ميزانيتها لهذا البند. وتشمل الجهات التى تقدم القروض والمنح للتعليم المصرى : هيئة المعونة الأمريكية. - البنك الدولى. - اليونسكو. - اليونيسيف. - الصندوق العربى للإنماء. - بنك التنمية الأفريقية. - كندا. - فرنسا. - إيطاليا ، فنلندا ، كوريا ، اليابان ، الكويت .

"وعقب أحداث زلزال أكتوبر ١٩٩٢ م قدم الصندوق العربى للإنماء قرصاً بشروط ميسرة بمبلغ ١٥ مليون دينار كويتى أى حوالى ١٥٠ مليون جنيه مصرى لإنشاء ١٨٠ إلى ٢٨٠ مدرسة بمختلف مراحل التعليم. وقدمت الكويت منحة بمقدار ١٠ مليون دولار لمواجهة آثار الزلزال"^(١). ولتوضيح الصورة بشكل أفضل نورد الجدول التالى لبيان إجمالى المنح الموجهة لقطاع التعليم المصرى عام ١٩٩١ م^(٢).

١- جمهورية مصر العربية : المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، تنوع مصادر تمويل التعليم ، مرجع سابق

ص ١٤٨ ، ص ١٤٩ .

٢- صلاح الدين التبولى : التعليم المصرى والقروض الأجنبية ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

جدول رقم (٣) يبين إجمالي المنح والدول المانحة
وذلك لقطاع التعليم المصري عام ١٩٩١م

الجهة المانحة	إجمالي المنح	تاريخ استخدام المنح	القيمة بالجنية المصري
هيئة المعونة الأمريكية	٣٧٥ مليون دولار	١٩٩٢-٧٥م	١٢٧١,٢٥ مليون
مؤسسة فورد	٢٢١,٨ مليون دولار	١٩٩٢-٨٩م	٧٥١,٩٠٢ مليون
هيئة الفولبرايت	٦٦ مليون دولار	١٩٩٢-٨٩م	٢٢٣,٧٤ مليون
جملة المعونة الأمريكية	٤٦٢,٨ مليون دولار	١٩٩٢-٩١م	١٥٦٨,٨٩٢ مليون
كندا	١٣,٤٠٠ مليون دولار	١٩٩٣-٩٢م	٣١,٣٤٢٦ مليون
إيطاليا	٢٨,٥ مليار ليرة إيطالية	١٩٩١-٨٩م	٥,٣٠١ مليون
فرنسا	١٥ مليون فرنك فرنسي	١٩٩٠-١٩٨٧م	٨٢٠,٥ مليون
هولندا	٤,٣٣ مليون فلورين هولندي	١٩٨١م	٧,٠٤٤٩١ مليون
ألمانيا	٥ مليون مارك ألماني	١٩٨٧م	٩,١٦٥ مليون
فنلندا	٨,٦٥٠ مليون مارك فنلندي	١٩٨٥-٨٠م	٥,١٦٤٠٥ مليون
اليابان	٦,٩ مليار ين ياباني	١٩٨٨-٨٠م	٠,١٧٩١٩٣ مليون
كوريا	٢٦١٨٩٥ دولار	١٩٨٨-٨٧م	٦٢٥٩٢٩,٠٥
يونيسيف	١,٨٠٩,٠٠٠ دولار أمريكي	١٩٩٤-٩٢م	٤,٣٠٢

وتبلغ جملة المنح ١,٨٧٤,٨٩٤ مليار وجملة القروض ٧٥٦,٩٩٢ مليون ، وجملة الاثنتين ٢٦٣١٨٨٦ مليار. ومن الجدير بالذكر أن القيم السابقة تعد قيماً تقريبية. نظراً لصعوبة الحصول على البيانات والأرقام الدقيقة. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو مامدى حاجة قطاع التعليم المصري إلى التمويل الخارجى ؟. وبعيداً عن التهويل والتهوين فإن المتتبع لخطط التنمية فى مصر يلاحظ أن هناك اعتماداً على التمويل الأجنبى كأحد مصادر تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى سبيل المثال فى الخطة الخمسية الثالثة للتنمية عام ٩٢ وحتى ١٩٩٧م "يلاحظ أن المدخرات المحلية تغطى حوالى ٥٨,٨٪ من جملة الاستخدامات الاستثمارية ، بينما الجزء المتبقى يأتى فى صورة منح ومعونات وتسهيلات من الخارج" (١) .

١- وزارة التخطيط ، خطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦م وعامها الأول

على الرغم من أن هناك كثيرين يحذرون من مخاطر الاعتماد على التمويل الخارجى ، خاصة فى مجال التعليم ، إلا أن هناك من يرى أن هناك ضغوطا اجتماعية واقتصادية تدفع إلى طلب العون الخارجى. والمعادلة الصعبة هذه تستوجب تكاتف الجهود الشعبية والحكومية والتعبئة الشاملة لتوفير الأموال اللازمة للتعليم ، والتخطيط للاستغناء عن العون الخارجى فى المستقبل فبالإضافة إلى التحدى السابق هناك تحد آخر يتمثل فى العمل على ترشيد الإنفاق ، إذ يقرر البعض "أن التحدى الضخم هو تطوير نظام تعليمى بديل يمكن أن ينتج تعليمًا أكثر كفاءة وبكلفة مالية أقل"(١).

مما يؤكد هذا التحدى أنه "على الرغم من أن مصر قد تمكنت من تحقيق إنجاز مهم فى الثروة التعليمية فى السنوات الأخيرة ، فقد ارتفع متوسط التحصيل التعليمى للفرد من حوالى ٣ سنوات فى عام ١٩٨٨م إلى حوالى ٤ سنوات عام ١٩٩٤م ، فمازال أمام مصر الكثير من أجل الوصول إلى عتبة الانطلاق التعليمى والاقتصادى والمتمثل فى ست سنوات من التعليم للفرد فى المتوسط ، ٥٠٠ دولار للفرد فى سن التعليم بأسعار ١٩٩٠م"(٢) .

وبناءً على ماسبق فإن وصول عتبة الانطلاق التعليمى يتطلب إنفاقا جاريا على التعليم حوالى ١١مليار دولار بأسعار ١٩٩٠م قبل نهاية هذا القرن .
وفيما يتعلق بالانتاجية الاقتصادية نجد "أن الناتج المحلى للفرد بالدولار فى مصر عام ١٩٩٢م حوالى ٦٠٠ دولار. وفى البلاد العربية ٢٠٠٠ دولار ، وكوريا الجنوبية ٦٠٠٠ دولار واسرائيل ١٢٠٠٠ دولار وسويسرا ٣٤٠٠٠ دولار"(٣) .

ولتوضيح الصورة بشكل أفضل فإن متوسط سنوات التعليم للفرد من السكان كمؤشر على التحصيل التعليمى الإجمالى أو الثروة التعليمية ، نجد أن "هذا المتوسط يصل فى كوريا الجنوبية إلى ٩,٣ ، اسرائيل ١٠,٢ ، وسويسرا ١١,٦ . وعن متوسط الإنفاق الجارى على التعليم للفرد فى سن التعليم من (٦-١٢) كمؤشر عن الاستثمار فى كم التعليم ونوعيته نجد أنه فى مصر عام ١٩٩٢م كان ١٧ دولار ، بينما كان هذا

١- نادر فرجانى : التعليم والعمل وتحديات مصر فى القرن الجديد ، الأهرام الاقتصادى ١٤٤٩م ، جمادى الآخرة

١٤١٧هـ ، ١٤ أكتوبر ١٩٩٦م ، ص ٢٦ .

٢- المرجع السابق ، ص ٢٦ .

٣- المرجع سابق ، ص ٢٤ .

المتوسط فى دول العالم الثالث غير العربية ٢١٥ دولارا ، وكوريا الجنوبية ٨١٦ دولارا ، اسرائيل ٢٤٧١ دولارا ، وسويسرا ١٠٨٣٧ دولارا^(١) .

هذه هى الصورة فى مصر فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة بما يفرض على المجتمع المصرى بكافة قطاعاته ومؤسساته الركوض نحو الانطلاق ، وتحقيق القفزة التعليمية بتوفير الأموال اللازمة للتعليم وذلك لضمان استمرارية وبقاء المجتمع المصرى على خريطة العالم فى نظام عالمى لا يعرف سوى القوة ولا يحترم إلا الأقوياء .

(ب) مصادر تمويل التعليم الفنى فى مصر :

إن المطلع^٤ للدستور المصرى يلاحظ أن المادة رقم ٢٠ تنص على أن التعليم فى مؤسسات الدولة بمراحله المختلفة بالمجان ، وهذا بدوره ينسحب على التعليم الفنى وبالتالي فإن التركيز يكون على الميزانية العامة للدولة كمصدر أساسى وشبه وحيد لتمويل التعليم والتعليم الفنى^(٢) . وبالتالي تصبح مصادر تمويل التعليم الفنى فى مصر :

الميزانية العامة للدولة :

تشير بيانات الإدارة العامة للموازنة بوزارة التربية والتعليم إلى زيادة اعتمادات التعليم الثانوى الفنى عن الثانوى العام وبمطالعة الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ ١٩٨٣/٨٢م وحتى الآن يلاحظ الآتى :

- فى عام ١٩٨٣/٨٢م كانت جملة استثمارات التعليم الفنى ٢٢٥٤٨٠٠٠ جنيه منها ٦٢٠٠٠٠٠ جنيه أجنبى والباقى محلى .

١- نادر فرجاني : المرجع السابق ، ص ٢٦ .

٢- انظر كذلك المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٦ ، والمادة ٢١ من القانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ ، والمادة ٦ من القانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ ، والمادة ٣ من القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، ونفس المادة فى القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ .

والجدول التالى يبين نفقات التعليم الثانوى الفنى فى الفترة من عام ١٩٨٥/٨٤ وحتى عام ١٩٩٠/٩٠ :

جدول رقم (٤) يبين نفقات التعليم الثانوى الفنى فى الفترة من عام ١٩٨٥/٨٤ وحتى عام ١٩٩٠/٩٠ :

السنة	نفقات التعليم الثانوى الفنى بالجنية المصرى	نفقات التعليم الثانوى العام بالجنية المصرى
١٩٨٥/٨٤م	١٨٣٥٢٧٣٧٦	-
١٩٨٦/٨٥م	٢٢٨٧٠٤٤٥٠	-
١٩٨٧/٨٦م	٢٢٨٧١٣٥٩٢	١٧١٠٦٩٠٨٠,٩
١٩٨٨/٨٧م	٢٧٥٣٧٥٠٢٢	٢٠٤٧٦٦٠٤٢,٤
١٩٨٩/٨٨م	٣٢٨٧١١٦٢٠	٢٢٤٤٢٦٥٨٩,٤
١٩٩٠/٨٩م	٣٩٤٥٦٦٣٩٧	٢٩٣٣٩٥٥٢٦,٣

والتطور السابق فى النفقات يعكس أهمية التعليم الفنى من وجهة النظر الرسمية، ومع ذلك فالاعتمادات السابقة هى فى الحقيقة غير كافية لمواجهة احتياجات التعليم الفنى وتطويره .

وعن الاستثمارات المخصصة لهذا النوع من التعليم فى الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر يلاحظ الآتى :

- فى عام ١٩٨٥/٨٤م خصصت الوزارة ٩٥ مليون جنيه للتعليم كان نصيب التعليم الفنى منها ٢٧٪ .
- فى عام ١٩٨٧/٨٦م بلغت جملة استثمارات التعليم ١٢٨٨٦٠٠٠ جنيه خصص للتعليم الفنى منها ٤٣٦٨٩٠٠٠ جنيه .
- وفى عام ١٩٨٨/٨٧م بلغت الاعتمادات الاستثمارية للتعليم الفنى ٥٦٦٣٠٠٠ جنيه مقابل ٢٨٧٦٠٠٠ جنيه ، فى عام ١٩٨٧/٨٦م .
- وفى عام ١٩٨٩/٨٨م بلغ إجمالى الاستثمارات الاستخدمية للتعليم ١٥٩٦٨٣٠٠٠ جنيه . اختص التعليم الفنى منها ٦٤١٣٠٠٠ جنيه .
- وفى عام ١٩٩٣/٩٢م بلغت اعتمادات التعليم الفنى ١٩٦١٩٦٠٠٠ جنيه ، بينما فى عام ١٩٩٤/٩٣م بلغت اعتمادات التعليم الفنى ٢٣٩١٢٤٠٠٠ جنيه .

وفيما يتعلق بمنطقية توزيع اعتمادات التعليم الفني على أنواعه الثلاثة صناعى وزراعى وتجارى ، يلاحظ عدم اتباع المنطقية التى تستوجبها ظروف المجتمع. ففي "عام ١٩٩٣/٩٢م كانت اعتمادات التعليم الصناعى حوالى ١٣,٨٨ مليون جنيه ، بينما التجارى فى نفس العام بلغت اعتمادته أكثر من ٩٦ مليون ، وزادت عام ١٩٩٤/٩٣م لتصل أكثر من ٢٣٩ مليون جنيه"^(١) .
- وفى "خطة عام ١٩٩٧/٩٦م كان إجمالى الاستثمارات فى التعليم ١٥٠٠٠٠٣٠٠٠ اختص التعليم الفنى منها ٨٥٨١٤٠٠٠ جنيه"^(٢) .

ما سبق كان قراءة لاستثمارات التعليم قبل الجامعى ومايخص التعليم الفنى منها ، كما جاءت فى مجلدات الخطط الصادرة عن وزارة التخطيط . وفيمايلى قراءة لاستثمارات التعليم قبل الجامعى ومايخص التعليم الفنى منها وذلك طبقاً لبيانات الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة التابعة للإدارة المركزية للتخطيط التربوى والمعلومات بوزارة التربية والتعليم ، وذلك لبيان أن هناك تضارباً على الإنفاق واختلافاً فى البيانات الصادرة عن جهات حكومية ، من المفروض أن تكون مستدة إلى قاعدة بيانات واحدة وسليمة. فعلى سبيل المثال :

- جاء فى بيان استثمارات الخطة الخمسية الثالثة ٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦م الصادرة عن وزارة التربية والتعليم إن جملة استثمارات التعليم الثانوى الفنى (٣ سنوات) هى ١٦٢١٥١١٠٠٠ جنيه ، وفى خطة عام ١٩٩٣/٩٢م كانت استثمارات التعليم الفنى (٣ سنوات) ٣٦٠٩٧٨٠٠٠ جنيه وفى خطة ١٩٩٤/٩٣م كانت استثمارات التعليم الفنى (٣ سنوات) ٣٨٠٣٠١٠٠٠ جنيه .

- وفى خطة عام ١٩٩٥/٩٤ كانت ٣٥٨٦٩٨٠٠٠ جنيه ، وفى خطة ١٩٩٦/٩٥ كانت القيمة ٢٧٣٦٠٧٠٠٠ جنيه . وفى خطة ١٩٩٧/٩٦م كانت استثمارات التعليم الفنى (٣ سنوات) ٢٥١٥٢٥٠٠٠ جنيه^(٣) .

وبنظرة تحليلية ناقدة للأرقام الواردة بكتاب مشروع مبارك القومى (إنجازات التعليم فى خمسة أعوام ١٩٩٦-٩١) يلاحظ الآتى :

١- جمهورية مصر العربية ، مجلس الشورى ، التقرير المبدئى عن استراتيجية التعليم الفنى فى مصر ، مرجع سابق ، ص: ١١٤ .
٢- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٧/٩٦م ، العام الخامس من الخطة الخمسية الثالثة ٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦م ، المجلد الأول المكونات الرئيسية القطاعية ، أبريل ١٩٩٦م ، ص: ٣١٧ .
٣- حسب هذه الأرقام على أساس الاستناد إلى البيانات الواردة عن أعداد طلاب التعليم الفنى والاعتمادات المالية المخصصة له خلال الأعوام المذكورة والواردة بكتاب مشروع مبارك القومى إنجازات التعليم فى خمسة أعوام ٩١-١٩٩٦م ، جدول ١٦ ، جدول ١٨ ص: ٨٨ ، ص: ٨٩ .

- فى عام ١٩٩٤/٩٣م كانت جملة الاعتمادات المخصصة للتعليم الزراعى والصناعى والتجارى ٢٣٩١٢٤٠٠٠ جنيه ، وكان عدد الطلاب عن نفس السنة ١٦٩٩٦٦٥ طالبا، وبذلك يكون متوسط نصيب الطالب لاييزيد عن ١٢٠ جنيهها مصريا .

- وفى عام ١٩٩٥/٩٤م كانت جملة الاعتمادات ١٣٧١٣٥٠٠٠ جنيه وكان عدد الطلاب ٨٣٩٣١٩ طالب ، فيكون متوسط نصيب الطالب ١٦٣,٤ جنيهها (هذا بالنسبة للتعليم الصناعى) وانخفضت القيمة إلى ١٣٥ جنيهها عام ٩٦/٩٥ .

- وفى عام ١٩٩٦/٩٥م كانت جملة الاعتمادات بالنسبة للتعليم الثانوى الفنى بأنواعه الثلاث ٢٠٨٩٨٥٠٠٠ جنيه وجملة أعداد الطالب ١٧٦٢٦٩٦ طالب وبذلك يكون متوسط نصيب الطالب ١١٨,٦ جنيهها . بينما كان نصيب الطالب عام ١٩٩٥/٩٤ هو ١٤٤,٢ جنيهها.

والتذبذب السابق فى الاعتمادات المالية بأنواع التعليم الثانوى الفنى يدل على عدم وجود سياسة مالية واضحة المعالم . ويلاحظ ذلك فى التعليم الزراعى والتجارى أيضاً ففى عام ١٩٩٤/٩٣ كان نصيب الطالب فى التعليم الزراعى الفنى هو ٢٦٠ جنيهها بينما كان فى عام ١٩٩٥/٩٤ هو ٢٢٩,٢ جنيهها . وفيما يتعلق بالتعليم التجارى كان نصيب الطالب عام ١٩٩٤/٩٣ هو ٤٩,٧ جنيهها وفى عام ١٩٩٥/٩٤ وصل إلى ٩٦ جنيه وفى عام ١٩٩٦/٩٥ وصل إلى ١٠٢ جنيهها^(١) .

وبنظرة تحليلية على الأرقام السابقة يلاحظ عدم كفاية الاعتمادات المخصصة للإنفاق على التعليم الفنى مما يستلزم بذل مجهود من أجل رفع هذه المخصصات من خلال مشاركة فعالة من جميع قطاعات المجتمع فى تحمل مسئوليتها القومية نحو تمويل التعليم والتعليم الفنى بخاصة .

ولكى تكتمل الصورة لابد من إلقاء الضوء على البعد المستقبلى فيما يتعلق بمخصصات التعليم والتعليم الفنى فى الخطط الخمسية الرابعة والخامسة والسادسة ، وذلك طبقاً لما جاء بالمصادر الرسمية لوزارة التخطيط ووزارة التربية والتعليم^(٢) .

١- حسب هذه الأرقام على أساس الإستناد الى البيانات الواردة عن أعداد طلاب التعليم الفنى والإعتمادات المالية المخصصة له خلال الأعوام المذكورة والواردة بكتاب مشروع مبارك القومى إنجازات التعليم فى خمس أعوام ٩١-١٩٩٦ ، جدول ١٦ ، جدول ١٨ ، ص ٨٨ ، ص ٨٩ .

٢- جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الإقتصادية والاجتماعية ، أبريل ١٩٩٧ ، المجلد الثانى ص ٦٦٥ - وزارة التربية والتعليم ، الخطة الخمسية الرابعة المعدلة ٩٨/٩٧ - ٢٠٠١/٢٠٠٢ م . والخطة الخمسية الخامسة المعدلة ٢٠٠٣/٢٠٠٦ - ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والخطة الخمسية السادسة المعدلة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ - ٢٠١١/٢٠١٢ الصادرة عن الإدارة المركزية للتخطيط التربوى بوزارة

- الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١ يقدر للتعليم قبل الجامعى مبلغ ٦٦٩٦٨٥٧٠٠٠ للسنوات الخمس . يخص التعليم الثانوى الفنى منها على مدى السنوات الخمس استثمارات مقدارها ١٣٨٥٣٣٠٠٠٠ اجنيه ، بواقع ٢٩٣٧٢٧٠٠٠ اجنيه للسنة ، وتقدر قيمة التمويل الأجنبى فى السنوات الخمس للتعليم الصناعى بمقدار ٤١٧٠٠٠٠٠ اجنيه (قروض أجنبية) ، أما بالنسبة للتعليم التجارى والزراعى فكانت الاستثمارات كلها محلية^(١). وتقدر جملة الاستخدامات الاستثمارية التى ستقوم بها الهيئة العامة للأبنية التعليمية خلال الخطة الخمسية الرابعة ٩٧-٢٠٠٢ م . بحوالى ١٣٤٣٧٧٨٩٠٠٠ اجنيه يخص مشروعات التعليم الفنى منها ٢٤٩٧٥٢٣٠٠٠٠ اجنيه^(٢). وفيما يتعلق بالبيانات الصادرة عن الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة بوزارة التعليم ، يلاحظ أن البيانات تفيد بأن جملة الاستثمارات فى الخطة الخمسية المعدلة ٩٧-٢٠٠٢ بلغت ٧٩١٧٤٧٩٠٠٠ اجنيه اختص التعليم الثانوى الفنى نظام ثلاث سنوات حوالى ٤٠٠٩٦٢٠٠٠ اجنيه ، السنة الأولى ١٩٩٨/٩٧ يخص التعليم الفنى نظام ثلاث سنوات ٨١٧٤٢٠٠٠ اجنيه . والسنة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بلغت جملة الاستثمارات ١٩٧٠٨٦٠٠٠ اجنيه ، يخص التعليم الفنى نظام ثلاث سنوات ٩٧٧٤٤٠٠٠ اجنيه .

- فيما يتعلق بالخطة الخمسية المعدلة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦ م^(٣)، بلغت جملة الاستثمارات حوالى ١١٣٠٨٠٠٠٠ اجنيه خص التعليم الفنى نظام ثلاث سنوات ٥٢٠٢٢٥٠٠٠ اجنيه .

- وبالنسبة لاستثمارات الخطة الخمسية السادسة المعدلة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١٢/٢٠١١ م ، تبلغ جملة استثمارات التعليم ١٥٢٢٢١٠٠٠٠ ، خص التعليم الفنى نظام الثلاث سنوات ٩٠٣٠١٨٠٠٠ اجنيه . بالنسبة للسنة الأولى من الخطة الخمسية

١- جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، المجلد الثالث الجزء الأول أبريل ١٩٩٧ .

٢- وزارة التربية والتعليم والإستخدامات الإستثمارية خلال الخطة الخمسية الرابعة ٩٧/٢٠٠٢ ، جهة الإسناد الهيئة العامة للأبنية التعليمية .

٣- وزارة التربية والتعليم والإدارة العامة للتخطيط والمتابعة بوزارة التربية والتعليم ، الإدارة المركزية للتخطيط التربوى والمعلومات .

السادسة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بلغت جملة الاستثمارات ٢٧٤٠٨٣٠٠٠ جنيه ، يقدر للتعليم
الفنى نظام الثلاث سنوات ١٥٥٩٧١٠٠٠ جنيه .

- وبالنظر إلى الخطط التى تغطى السنوات حتى عام ٢٠١٢م الصادرة عن الإدارة
العامة للتخطيط بوزارة التربية والتعليم يلاحظ أنه من المستهدف فتح ٧١٨٩ فصلاً
صناعى بنين ثلاث سنوات ، ٢٥٠٧ فصل صناعى بنات ، ٢٦٧٠ فصل زراعى
ثلاث سنوات ، ٦٩٦١ فصل تجارى ثلاث سنوات فى (الخطه الخمسية الرابعة) .

- وبالنسبة للخطه الخمسية الخامسة يستهدف فتح ٦٤٣١ فصل صناعى بنين ثلاث
سنوات ، ٢٨٥١ فصل صناعى بنات ، ٢٥٧٥ فصل زراعى ثلاث سنوات ، ٧٩٣٠
فصل تجارى ثلاث سنوات .

- وفى الخطه الخمسية السادسة يستهدف فتح ٥٦٧٧ فصل صناعى بنين ثلاث سنوات ،
٢٨٤٢ فصل صناعى بنات ، ٢٤٠٩ فصلاً زراعى ثلاث سنوات ، ٧٨٨٠ فصل
تجارى ثلاث سنوات .

وبالنظر إلى البيانات السابقة يبرز تساؤل هام وجوهري حول الاعتمادات المالية
اللازمة لمواجهة هذه الزيادات فى ضوء إرتفاع الأسعار العالمية . بالإضافة إلى أن
نصيب الطالب من النفقات الاستثمارية فى التعليم دون المعدلات العالمية بكثير ، وعلى
أى أساس تم تقدير أعداد الفصول اللازم فتحها ، وهل أخذ فى الإعتبار التغيرات المتوقع
حدوثها بعد عام ١٩٩٧ والتزام مصر باتفاقية الجات للتجارة الدولية ؟

ما سبق كان عبارة عن مؤشرات رقمية عن الحالة التمويلية للتعليم بعامة والتعليم
الفنى بخاصة ، وذلك لكى تزداد الصورة وضوحاً من أجل العمل على مواجهة الموقف
بصورة تتفق وخطورة وأهمية الوضع الراهن والمستقبلى .

الجهود الذاتية متمثلة فى إسهامات بعض القادرين ورجال الأعمال :

من المعروف أنه فى مصر يلاحظ ضعف شديد فى المشاركة فى تمويل التعليم
الفنى من قبل الأفراد والمؤسسات والشركات وأصحاب المصانع والغرف التجارية
والزراعية ، وذلك على عكس ما هو حادث فى معظم دول العالم المتقدم ، حيث يتعاضد
فى تلك الدول دور القطاع الخاص والشركات والمصانع والغرف بأنواعها وذلك فى
تحمل أعباء التعليم الفنى والتدريب المهنى . وبالنظر بشئ من التفصيل فى واقعنا
المصرى يلاحظ أن ورش مدارس التعليم الفنى يمكن أن تقوم بتصنيع أثاث المدارس

بحيث يصبح هذا النوع من التعليم ، تعليماً منتجاً ، وينسحب ذلك على المدارس التجارية والزراعية إذ يمكن تفعيل مشروع رأس المال الدائم بتلك المدارس بحيث تصبح هذه المدارس مراكز إنتاج بالإضافة إلى دورها التعليمي وبذلك يمكن تحقيق نوع من التمويل الذاتى لهذه المدارس. ولكن الواقع يظهر أن هيئة الأبنية التعليمية تقوم بتقويض هذا الدور العام باستغنائها عن منتجات ورش التعليم الصناعى وتعاقدها على شراء أثاث المدارس من مصادر أخرى. ومن المؤسف أنه لا توجد تشريعات تلزم شركات وقطاعات الإنتاج المختلفة بتمويل جزئى للتعليم الفنى.

المساعدات الخارجية :

من المعروف أن هناك إسهامات جديرة بالتقدير فى مجال التعليم الفنى وتمويله تأتى من دول كالألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. ففىما يتعلق بألمانيا فهناك مشروع مبارك - كول لتطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى فى مصر ، والذي يمثل إحدى الأولويات الهامة فى برنامج المعونة الألمانية الفنية لمصر. ومن أهم مزايا هذا المشروع استحداث وسائل لتشجيع الصناعة على اشتراك فى مشروع مبارك-كول، والذي يقوم على ثلاثة أعمدة تتمثل فى : - مراكز التدريب . - مشاركة الصناعة فى التدريب والتمويل . - تطوير بعض المدارس الفنية . ومن الواجب العمل على الاستمرار فى دفع وتفعيل هذا المشروع حتى لا يكون مصيره كمصير مدارس التلمذة الصناعية ، التى كانت تابعة لمصلحة الكفاية الانتاجية وتنازلت عنها أخيراً للوزارات المختلفة على الرغم من أنها كانت فى الأساس منحة ألمانية وكان مستوى طالب التلمذة الصناعية أفضل من مستوى طالب التعليم الفنى . وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات للتعليم الفنى فى مصر ، كما تقدم المملكة المتحدة أيضاً مساعدات فى هذا المجال. ويمكن توظيف هذه المساعدات التوظيف المناسب لكى تسهم فى رفع مستوى هذا النوع من التعليم والتخفيف عن الموازنة العامة للدولة.

بالإضافة إلى المساعدات الأجنبية هناك المساعدات العربية والتى يجب أن يركز عليها خاصة فيما يتعلق بالتعليم الفنى الذى يقوم بإعداد القوى العاملة التى تقدمها مصر للقيام بأعباء عملية التنمية فى مختلف الدول العربية .

ثانياً : أهم أساليب وآليات تمويل التعليم بعامة والتعليم الفني بخاصة :

(أ) أساليب وآليات تمويل التعليم بعامة :

من المعروف أن الدور الحكومى فى الإنفاق على التعليم فى مصر مازال دوراً رئيسياً ، وذلك على الرغم من أن مصر قد اتجهت نحو فلسفة اقتصادية تعتمد على الحرية وتعترف بأهمية دور القطاع الخاص وقدرته على تلبية الحاجات العامة والخاصة ، والتي كان من المفروض أن يترتب عليها تعاظم دور المشروع الخاص فى مجال التعليم ، كما يحدث فى كثير من العالم المتقدم ففى أمريكا ينفرد المشروع الخاص بتقديم الخدمات التعليمية ويقتصر الإنفاق الحكومى على المنح والإعانات المقدمة للمدارس والتلاميذ ، وشراء سلع وخدمات لتشغيل المؤسسات التعليمية . وتبقى مصر أقرب إلى نمط الدول التى تعتنق أيديولوجية اقتصادية تقوم على انفراد الدولة بالسيطرة على كافة جوانب النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، حيث نجد أن المشروع التعليمى العام هو الذى ينفرد بتقديم معظم الخدمات التعليمية ، وذلك على الرغم من التنامى الملحوظ فى المشروع التعليمى الخاص فى مصر فى الآونة الأخيرة . إلا أن النمو السابق غير كاف لمسايرة التوجهات الجديدة والتحديات التى يواجهها المجتمع المصرى .

وعن أهم أساليب وآليات تمويل التعليم فى مصر يذكر الآتى :

- نفقات عامة لازمة للمشروع التعليمى العام ، وهذا بالنسبة للغالبية العظمى إن لم يكن لجميع أنواع التعليم ، حيث تتولى الحكومة مسئولية تقديم الخدمات التعليمية للجميع بحكم الدستور .

- إعانات نقدية وفنية لأصحاب المشروع التعليمى الخاص وذلك لحملهم على تقديم الخدمات التعليمية بسعر اجتماعى يحقق أكبر منفعة .

- تحريك الرسوم الدراسية ومحاولة ترشيد المجانية كآلية من آليات استرجاع الكلفة . وعلى أية حال فإن دور الحكومة فى مصر فيما يتعلق بالإنفاق على التعليم ، لايزال هو الدور الرئيسى كما هو الحال فى البلدان النامية ، على عكس ما هو حادث فى الدول المتقدمة حيث يقل دور الحكومات ويتعاظم دور القطاع الخاص .

وهناك عدة مؤشرات يمكن من خلالها التعرف على حجم الإنفاق الحكومى على التعليم منها : - إجمالى الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومى . - نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم . - إجمالى الإنفاق على التعليم كما يظهر من موازنة الحكومة .

بالنسبة للمؤشر الأول والثاني يلاحظ أن التعليم العام والجامعي كان نصيبه عام ١٩٩٠/٨٩ كنسبة من الناتج المحلي هو ٣,٢٪ وقد تزايد قليلاً في الفترة الأخيرة. وبالنسبة لإجمالي الإنفاق على التعليم كنسبة من الموازنة العامة للدولة فقد وصل إلى أكثر من ١٥٪. بينما يلاحظ ارتفاع نصيب الطالب من مجمل موازنة التعليم من ٨٦,٦ دولار لعام ١٩٩٣/٩٢ إلى حوالي ١٤٣,٦ دولار أمريكي عام ١٩٩٦/٩٥ .

ومن الملاحظ أن الزيادة في الإنفاق على التعليم في الدول النامية - ومنها مصر - لم تكن زيادة حقيقية ، وذلك بسبب ارتفاع معدلات التضخم وزيادة عدد السكان وانخفاض معدل الزيادة في دخول الأفراد ، وكذلك انخفاض متوسط دخل الفرد ، مما يستتبعه انخفاض حافز الفقراء فيما يتعلق بإلحاق أولادهم بالتعليم ، والتحاقهم بالعمل للحصول على دخول مادية. كل هذا يؤدي إلى انخفاض أهمية الزيادة في مخصصات التعليم كنسبة من إجمالي الناتج القومي .

ومن الملاحظات الهامة في هذا الصدد أن نصيب التعليم العام والجامعي من الناتج المحلي كان عام ١٩٧٥م ٥٪ وانخفض ليصل إلى ٣,٢٪ عام ١٩٨٩. (١)

كما يلاحظ أيضاً انخفاض نصيب النفقات الاستثمارية إلى إجمالي الإنفاق على التعليم ، حيث يشير ذلك إلى تناقص الاعتمادات المخصصة للاستثمار في البنية الأساسية الجديدة ومتطلبات عملية التعليم .

ومن الآليات المستخدمة لتمويل التعليم في مصر ، قيام وزارة التعليم بإدخال نظام مجموعات التقوية بمقابل مادي وذلك كبديل عن الدروس الخصوصية. وكذلك آلية تخصيص نسبة ١٠٪ من حصيله صناديق الخدمات والتنمية بالمحافظات لصالح صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية (ومن الملاحظ أن هذه النسبة لا تحصل في الواقع). (٢)

وتقوم وزارة التعليم بتحويل المحافظات في عقد إتفاقات خارجية تحصل منها المحافظات على قروض ومنح ومساعدات خارجية .

(ب) أساليب وآليات تمويل التعليم الفني :

لما كان التعليم الفني منظومة فرعية من المنظومة التعليمية ، فإن أساليب التمويل وآلياته المستخدمة في التعليم بعامة تتسحب على التعليم الفني أيضاً. إلا أن هناك بعض

١- انظر تقارير متابعة الخطة لسنوات مختلفة الصادرة عن وزارة التخطيط .

٢- أثبتت هذه الملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات من خلال تقاريره عن التعليم في مصر .

أوجه التمايز التي يختص بها التعليم الفني ، وذلك لطبيعته الخاصة وارتباطه بقطاعات الانتاج من صناعة وتجارة وزراعة. ومن الآليات والأساليب التمويلية المستخدمة فى التعليم الفني بالإضافة إلى الأساليب والآليات المستخدمة فى التعليم العام مايلى :

- مشروع رأس المال الدائم فى المدارس الفنية ، حيث على الرغم من المشكلات التي يعانى منها هذا المشروع إلا أنه يعد آلية غير تقليدية للتمويل الذاتى .
- إشراك الصناعة ورجال القطاع الخاص فى تمويل عملية تطوير بعض مدارس التعليم الفني ، وذلك طبقاً لاتفاقية مبارك - كول .
- التقرير الإجمالى من ميزانية الدولة لمخصصات التعليم الفني .

ويمكن تفعيل آليات تمويل التعليم الفني بإجراء إصلاح ضريبي يؤدي إلى إعفاء الشركات والمصانع من بعض الضرائب مقابل المساهمة فى تمويل التعليم الفني والتدريب. بالإضافة إلى زيادة الروابط بين المدارس الفنية وأصحاب العمل والتقليل من حدة المركزية وإعادة توزيع سلطة الصرف ، وزيادة مسئولية المسؤولين فى مستوى المدارس .

ثالثاً : أهم معالم سياسات إصلاح تمويل التعليم بعامة والتعليم الفني بخاصة :

أ- أهم معالم سياسات إصلاح تمويل التعليم بعامة :

من أبرز هذه المعالم إفساح المجال أمام التعليم الخاص ، وتحريك الرسوم الدراسية فى المدارس الحكومية ، وقصر التعليم المجانى على المتفوقين ، ووضع حدود للمجانبة المطلقة التي ينص عليها الدستور ، بحيث لا يتمتع بمجانبة التعليم إلا غير القادرين. هذا بالإضافة إلى عدم إهمال دور ميزانية الدولة فى مواجهة المتطلبات المتزايدة للتعليم. وتنويع مصادر تمويل التعليم ، وتشجيع جهود المساعدات الدولية ومحاولة الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن .

وبمطالعة مخصصات التعليم فى الخطط المستقبلية ، الرابعة ، والخامسة ، والسادسة ، وذلك كما جاءت بالمصادر الرسمية يلاحظ الآتى ^(١) :

انظر كلاً من :

- جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أبريل ١٩٩٧ م . المجلد الثاني ،

ص ٦٦٥

- جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم ، الخطة الخمسية الرابعة المعدلة ١٩٩٨/٩٧ م - ٢٠٠٢/٢٠٠١ م . والخطة الخمسية

المعدلة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧ . والخطة الخمسية السادسة المعدلة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ -

٢٠١١/٢٠١٢ . الصادرة عن الإدارة المركزية للتخطيط لوزارة التعليم .

- يقدر للتعليم قبل الجامعى مبلغ ٦٦٩٦٨٥٠٠٠ جنيه مصرى للسنوات الخمس فى الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩٨/٩٧م - ٢٠٠١/٢٠٠٢م .
- تقدر جملة الاستخدامات الاستثمارية التى ستقوم بها الهيئة العامة للأبنية التعليمية خلال الخطة الخمسية الرابعة ٩٧ - ٢٠٠٢م بحوالى ٢٤٩٧٥٢٣٠٠٠٠ جنيه .
- فيما يتعلق بالبيانات الصادرة عن الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة بوزارة التعليم يلاحظ أن البيانات تفيد بأن جملة الاستثمارات فى الخطة الخمسية المعدلة ٩٧ - ٢٠٠٢م بلغت ٧٩١٧٤٧٩٠٠٠ جنيه .
- فى الخطة الخمسية المعدلة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧م بلغت جملة الاستثمارات حوالى ١١٣٠٨٠٠٠٠ جنيه .
- فى الخطة الخمسية السادسة المعدلة ٢٠٠٧ - ٢٠١٢م تبلغ جملة الاستثمارات فى التعليم ١٥٢٢٢١٠٠٠٠ جنيه. وبالنسبة للسنة الأولى من هذه الخطة بلغت جملة الاستثمارات ٢٧٤٠٨٣٠٠٠ جنيه .

ب- أهم معالم سياسات إصلاح تمويل التعليم الفنى :

من أبرز هذه المعالم التركيز على دور الصناعة والقطاع الخاص وقطاعات الانتاج المختلفة فى تحمل مسئولية تمويل التعليم الفنى والتدريب المهنى ، وذلك كما هو حادث فى مشروع مبارك - كول. هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالمساعدات الفنية والمادية المقدمة من دول كالألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. محاولة بث الروح فى مشروع رأس المال الدائم فى المدارس الفنية بمختلف أنواعها باعتباره آلية من آليات التمويل الذاتى. زيادة الاعتمادات المخصصة للتعليم الفنى من الميزانية العامة للدولة حيث لوحظ أنه فى الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩٨/٩٧م - ٢٠٠١/٢٠٠٢م كانت استثمارات التعليم الفنى تقدر بـ ١٣٨٥٣٣٠٠٠٠ جنيه بواقع ٢٩٣٧٢٧٠٠٠ جنيه للسنة. وتقدر قيمة التمويل الأجنبى فى السنوات الخمس للتعليم الصناعى بحوالى ٤١٧٠٠٠٠٠ جنيه (قروض أجنبية). وبالنسبة للتعليم التجارى كانت جميع الاستثمارات محلية.

وبالنسبة لاستثمارات التعليم الفنى فى الخطة الخمسية الرابعة المعدلة ٩٧-٢٠٠٢م بلغت ٤٠٠٩٦٢٠٠٠ جنيه حيث خص التعليم الفنى نظام الثلاث سنوات ٨١٧٤٢٠٠٠ جنيه.

وفيما يتعلق بالخطّة الخمسية المعدلة ٢٠٠٢/٢٠٠٣م - ٢٠٠٦/٢٠٠٧م خاصة التعليم الفنى نظام الثلاث سنوات ٥٢٠٢٢٥٠٠٠ جنيه .

وبالنسبة لاستثمارات الخطّة الخمسية السادسة المعدلة ٢٠٠٧/٢٠٠٨م - ٢٠١١/٢٠١٢م خص بالتعليم الفنى نظام الثلاث سنوات ٩٠٣٠١٨٠٠٠ جنيه .

وفيما يتعلق بما يستهدف من فتح فصول للتعليم الفنى فى الخطط المستقبلية المشار إليها ، يلاحظ أنه فى الخطّة الخمسية الرابعة يستهدف فتح ٧١٨٩ فصل ثانوى صناعى بنين نظام ثلاث سنوات ، و ٢٥٠٧ فصل صناعى بنات ، و ٢٦٧٠ فصل زراعى ، و ٦٩٦١ فصل تجارى ثلاث سنوات .

وبالنسبة للخطّة الخمسية الخامسة تستهدف فتح ٦٤٣١ فصل صناعى بنين نظام ثلاث سنوات ، و ٢٨٥١ فصل صناعى بنات ، و ٢٥٧٥ فصل زراعى ، و ٧٩٣٠ فصل تجارى .

أما بالنسبة للخطّة الخمسية السادسة يستهدف فتح ٥٦٧٧ فصل صناعى ثلاث سنوات ، و ٢٨٤٢ فصل صناعى بنات ، و ٢٤٠٩ فصل زراعى ثلاث سنوات ، و ٧٨٨٠ فصل تجارى ثلاث سنوات .

وبالنظر إلى البيانات السابقة يبرز هنا تساؤل هام وجوهري حول الاعتمادات المالية اللازمة لمواجهة هذه الزيادات فى الفصول فى ضوء إرتفاع الأسعار العالمية، وذلك بالإضافة إلى أن مصير الطالب من النفقات الاستثمارية فى التعليم فى مصر مازال دون المعدلات الدولية بكثير. بالإضافة إلى أن قيمة الإنفاق الجارى على الطالب فى مراحل التعليم المختلفة فى مصر مازالت أيضاً دون المعدلات الدولية إذا ما قورنت بدول كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإنجلترا وإسرائيل. والجدول التالى يبين قيمة الإنفاق الجارى على الطالب فى مراحل التعليم المختلفة لعام ١٩٨٨/٨٨م بالدولار الأمريكى .

جدول رقم (٥) قيمة الإنفاق الجارى على الطالب فى مراحل التعليم المختلفة لعام ١٩٨٨/٨٨م بالدولار الأمريكى^(١) :

الدولة	قيمة الإنفاق الجارى على الطالب فى التعليم الأساسى وما قبله	قيمة الإنفاق الجارى على الطالب فى التعليم العالى
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٧٩٨	١١١٨٣
ألمانيا	٢٢٨٢,٥	٦٤٣٢,٥
إنجلترا	٢١٨٥,٥	٧١٣٩,٣
إسرائيل	٨٧٧,٥	٣٧٠,٥
اليابان	٣٣٢٢,٢	١٢١٠٢,٣
الأردن	٢٥٩,٥	٢١٧٩,٨

وهناك تساؤل آخر عن الأساس الذى تم تقدير أعداد الفصول المقرر فتحها فى الخطط المستقبلية السابقة ، وهل أخذ فى الاعتبار عند التقدير التغييرات المتوقعة حدوثها نتيجةً لالتزام مصر باتفاقية الجات للتجارة الدولية .

رابعاً : أبرز المشكلات التمويلية التى يعانى منها التعليم بعامة والتعليم الفنى بخاصة :

قبل العرض لمشكلات تمويل التعليم والتعليم الفنى تجدر الإشارة الى أن قضية تمويل التعليم فى مصر لا يمكن أن تعالج بمعزل عن المجتمع المصرى بمختلف قطاعاته ومنظوماته الفرعية والعلاقات المتبادلة والمتشابكة بين تلك القطاعات والمنظومات . وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة العامة للموازنة بوزارة المالية أعدت مجموعة من المشكلات المتعلقة بمتابعة التنفيذ الفعلى للموازنة العامة للدولة من أبرزها^(٢) : -

- ١- عدم الالتزام بمراعاة الالتزام بعدم تجاوز عمليات التمويل والصرف الشهرية من إجمالى اعتمادات كل باب من أبواب الموازنة وفق برامج التمويل المحددة. ٢- عدم الالتزام بنسبة التقسيم النمطى للموازنة العامة. ٣- عدم مراعاة الدقة فى تقارير

١- المصدر : جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم : مبارك والتعليم نظرة إلى المستقبل ، مطابع روز اليوسف ،

١٩٩٢م ، ص ٣٠-٣١ .

٢- وزارة المالية : الإدارة العامة للموازنة : كتاب دورى رقم (٦٠) لسنة ١٩٩٣ ، بشأن متابعة التنفيذ الفعلى للموازنة

العامة للدولة ، الهيئات الاقتصادية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢م .

المتابعة الشهرية والربع سنوية. ٤- عدم إرفاق مذكرة تحليلية بالتقرير بأسباب النقص والزيادة في الاعتمادات المخططة للفترة .

أ- بعض المشكلات التمويلية التي يعاني منها التعليم بعامة :

إن واقع تمويل التعليم بشكل عام ينم عن أزمة نتيجة أن الدولة هي المسئول الأول عن تمويل التعليم . وهذه الأزمة مرتبطة بالأوضاع السائدة من حيث ضعف المشاركة المحلية وقيود المركزية ، وغياب الرؤية المستقبلية وضعف التنسيق بين الجهود المختلفة فعلى سبيل المثال المجلس الأعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب الذى يضم مجموعة من الوزراء المعنيين للتعليم الفنى والتدريب المهنى برئاسة رئيس الوزراء لم يوفق فى جهوده الرامية لمنع الازدواج والتشابه فيما يتعلق بالتدريب المهنى والتعليم الفنى^(١) بالإضافة إلى روح العمل الجماعى وعدم المراقبة الدقيقة للتكاليف بصورة منسقة ، والافتقار إلى نظام المحاسبة السريعة وقلة البيانات والمعلومات حول الاعتمادات المالية وعدم التطوير فى أساليب الإدارة المالية والبشرية وقصور الرقابة على متابعة الانفاق بعد الصرف وغياب المعايير والمواصفات القياسية للأداء. وغياب مفهوم تطوير النظام التعليمى ككل من حيث الفلسفة والإدارة والإشراف والتخطيط والمناهج والمعلم والمبنى والتقويم أمر مرتبط بمواجهة إصلاح مشكلات التمويل أو أى مشكلات أخرى بالإضافة إلى القصور فى الجانب التشريعى المتعلق بعملية تنظيم تمويل التعليم .

ب- مشكلات تتعلق بتمويل التعليم الفنى : (٢)

من أبرز هذه المشكلات مايلى :

- ١- الانخفاض الشديد فى نصيب الطالب من الخدمات ، حيث تأمل الوزارة أن يصل نصيب الطالب إلى عشرة جنيهات ، وهذا أمر ينعكس على كفاءة العملية التعليمية بالتعليم الفنى ، خاصة وأن السوق فى حاجة إلى خريج فنى كفء.

١- البنك الدولى : عرض إقليمي للوسائل البديلة للتدريب المهنى والتعليم الفنى ، شعبة التعليم وتطوير اليد العاملة : إدارة

منطقة أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، تقرير نهائى يوليو تموز ١٩٨٦ م ، ص ١١ .

٢- استطاع الباحث التوصل الى هذه المشكلات من خلال مقابلات مع مستويات مختلفة من المسئولين عن تمويل التعليم

الفنى بداية من معاون المالى فى المدارس وحتى مدير عام الموازنة بوزارة التعليم وكذلك العاملين بوحدة بحوث التعليم

الفنى بالجهاز المركزى للمحاسبات .

- ٢- عدم التنسيق بين هيئة الأبنية التعليمية والزامها بقبول منتجات ورش التعليم الفنى
للاثلاث المدرسى المصنع بمدارس التعليم الفنى .
- ٣- ما زال دور القطاع الخاص ورجال الأعمال والجهود الذاتية محدوداً فى مجال التعليم
الفنى.
- ٤- عدم تحصيل نسبة ١٠٪ من حصيله صناديق الخدمات والتنمية بالمحافظات لصالح
صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية ، كما أن كليات التربية التابعة لوزارة
التعليم العالى تأخذ نصيباً من حصيله هذا الصندوق .
- ٥- تعدد الصناديق المتعلقة بالتمويل وعدم التنسيق بينهما ، وعدم مرونة مفاهيم
الصرف.
- ٦- عدم مناسبة التمويل الربع سنوى من بنك الاستثمار القومى لطبيعة الاستثمارات فى
التربية والتعليم .
- ٧- هناك حسابات لاتخضع لإشراف وزارة المالية مثل حساب دليل تقويم الطالب . .
- ٨- فى حالة القروض من البنوك الأجنبية تدفع عمولة ارتباط تتراوح ما بين ٧-١٠٪
من قيمة القروض للدولة المانحة ، وفى كثير من الأحيان لا يستخدم القرض على
الرغم من دفع عمولة الارتباط .
- ٩- عدم وجود تشريعات قانونية تلزم شركات وقطاعات الانتاج بتمويل جزء من التعليم الفنى .
- ١٠- تنازل مصلحة الكفاية الانتاجية عن مدارس التلمذة الصناعية للوزارات المختلفة،
على الرغم من أن طالب التلمذة الصناعية أفضل من طالب التعليم الفنى .
- ١١- محاربة مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية من قبل هيئة الأبنية التعليمية على
ماله من أهمية .
- ١٢- عدم وجود الإدارة الاقتصادية للتعليم الفنى .
- ١٣- يتم استقطاع جزء من ميزانية التعليم الفنى وتخصص للتعليم العام .
- ١٤- اللوائح المالية قديمة ولا تنمى مع روح العصر ، وبها كثير من المتناقضات .
- ١٥- عدم التنسيق بين المدارس التى بها ميزانيات مرتفعة والمدارس ذات الميزانيات
المنخفضة .
- ١٦- الوقت الذى يضيع بين الاعتماد للمبالغ من المديرية ثم تحويلها للمدارس .
- ١٧- عدم تناسب الاعتمادات المخصصة للخامات والتجهيزات مع الأسعار الجارية .

- ١٨- اتخاذ القرار المالى فى وقت غير مناسب وتعدد القرارات من عدة جهات ، وعدم توافر قدر من الحرية فى إتخاذ القرار من قبل الإدارة الوسطى .
- ١٩- وجود بعض القيادات على رأس العمل المالى والإدارى غير مؤهلة علمياً وفنياً وثقافياً .
- ٢٠- عدم استخدام المدارس الفنية بما فيها من معدات الاستخدام الأمثل فمثلاً لاتستخدم مدارس الطباعة الموجودة فى امبابة وشبرا بطباعة كتب الوزارة والمطبوعات الحكومية، وكذلك لاتقوم مدارس التصنيع الغذائى بتصنيع وجبات غذائية للطلاب بدلاً من التعاقد مع مقاولين من الخارج ، وكذلك لايطبق رأس المال الدائم فى التعليم التجارى مع وجود مدارس خاصة للآلة الكاتبة .
- ٢١- صعوبة التعرف على نفقات التعليم الفنى نظراً لنقص البيانات وسريتها .
- ٢٢- استغراق اللجان التى تشكل لتقرير المشروعات الاستثمارية للتعليم الفنى فترة زمنية طويلة ، وتمر بإجراءات روتينية معقدة مثل العرض على مفوض الدولة ومندوب وزارة المالية ، ثم المحافظ وكل ذلك قد يستغرق السنة المالية بكاملها .
- ٢٣- عدم ملازمة التمويل للخطه ، أى عدم ملازمته للبرنامج الزمنى للخطه .
- ٢٤- تقدير استثمارات التعليم الفنى تقوم بها إدارة الخطه والمتابعة بالوزارة بناءً على مستويات الأسعار السائدة وقت الإعداد ، والتى يمكن أن تختلف عن الإنفاق الفعلى لهذه المبالغ .
- ٢٥- يمثل نصيب التعليم الزراعى من الاستثمارات أقل نسبة على الرغم من أن المدارس الزراعية تحتاج مبالغ كبيرة .
- ٢٦- عدم اشتراك إدارة المدرسة فى تحديد ميزانيتها فى ضوء احتياجاتها الفعلية .
- ٢٧- عدم وجود تنسيق بين مدارس التعليم الفنى فى نطاق الإدارة الواحدة .
- ٢٨- خلو المدارس من المتخصصين فى الإدارة المالية والشئون المالية .
- ٢٩- استئثار العاملين بالمديريات والإدارات التعليمية بالقدر الأكبر من المكافآت والأجور .
- ٣٠- استقطاب أجور العاملين النسبة العظمى من الميزانية المرسودة للصرف على التعليم الفنى .
- ٣١- ضعف نصيب الطالب من المستلزمات التعليمية بمدارس التعليم الفنى .
- ٣٢- عجز الاعتمادات المالية اللازمة لأعمال الصيانة والترميم .

- ٣٣- عدم القدرة على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من قبل الإدارة المالية بالتعليم الفنى .
- ٣٤- ضعف أساليب ترشيد الإنفاق ، وضعف وسائل الرقابة والمتابعة .
- ٣٥- عدم الاهتمام بوضع سياسات من شأنها ترشيد زيادة الموارد المالية .
- ٣٦- اعتماد الإدارة المالية للتعليم الفنى على أسلوب إعداد الأبواب التقليدية فى الميزانية دون تجديد أو تطوير .
- ٣٧- إقرار ميزانية التعليم الفنى بشكل إجمالى دون تفصيل مما يعرقل عملية المراقبة وكثرة التجاوزات التى تحدث من بند إلى بند فى الميزانية .
- ٣٨- استئثار الوزارة بالتصرف فى بنود الصرف واعتمادات الميزانية الخاصة بالتعليم الفنى دون الرجوع إلى المديريات والإدارات التعليمية .
- ٣٩- وصول معظم المنشورات المالية التى تحدد صرف المستحقات بعد انتهاء العام المالى وبون مذكرة تفسيرية .
- ٤٠- وصول التعزيزات المالية لبنود الصرف عند انتهاء العام المالى مما يضيع فرص الاستفادة منها .
- ٤١- عدم توزيع الاعتمادات الخاصة بالأنشطة المختلفة بشكل علمى يضمن عدالة التوزيع ، مما يؤدى إلى صرف مكافآت لمجرد إنهاء البند المدرج بميزانية الأنشطة، وضع برامج عمل صورة .
- ٤٢- عدم مراعاة الدقة والعدالة فى توزيع المخصصات المالية على الإدارات التعليمية المختلفة بدليل زيادتها فى بعض الإدارات وانخفاضها فى أخرى ، وذلك دليل عدم وجود معايير وأسس علمية سليمة لتقسيم ميزانية التعليم .
- ٤٣- يمثل نظام التعليم الفنى بالنسبة للنظام التعليمى دولة داخل دولة حيث إن الاتصال يتم مباشرة بين الوزارة ومدير عام التعليم الفنى دون المرور على وكيل الوزارة أو وكيل المديرية مما يضعف عملية المراقبة والمحاسبة .
- ٤٤- عدم الاهتمام بالبحث عن حل لما سوف يحدث بعد عودة المزارع التابعة للمدارس الزراعية لأصحابها عام ١٩٩٧ .
- ٤٥- عدم وجود التنسيق بين الجهات الرقابية سواء كانت رقابة قبل الصرف ممثلة فى المراقب المالى ومدير المحاسبات التابعين لوزارة المالية ، أو رقابة بعد الصرف ممثلة فى الجهاز المركزى للمحاسبات .

٤٦- عدم التنسيق بين الجهات التى تقوم بإجراء بحوث تتعلق بأداء التعليم الفنى ، وتقويم أدائه مالياً وفنياً مثل الإدارة الخاصة بالتعليم الفنى وإدارة التدريب والبحوث بالجهاز المركزى للمحاسبات ، وكذلك إدارة البحوث بالوزارة بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .

٤٧- يتم الصرف والاعتماد اجمالاً مما يصعب معه معرفة ما هو خاص بالتعليم العام وما هو خاص بالتعليم الفنى .

٤٨- عدم وجود مراقب من الجهاز المركزى للمحاسبات بصفة دائمة فى مديرية تعليمية ، أو كل ثلاث إدارات متجاورة .

٤٩- عدم وجود سجلات تحليلية فى الوحدات الحسابية بالمديريات التعليمية لتحقيق الضبط والرقابة اللازمة .

٥٠- ازدواج مسئولية وكيل أول الوزارة للشئون المالية والإدارية . لماذا لا يوجد فى الهيكل التنظيمى للوزارة وكيل أول وزارة للشئون المالية فقط ؟

٥١- وجود حسابات فى البنوك تحت اسم الأنشطة مما يسهل الصرف منها دون تحقيق الرقابة اللازمة ، إذ أن المتحصلات لاتدخل جميعها خزينة الدولة ثم تسحب بشيكات طبقاً للتعليمات المالية المعمول بها فى صرف المرتبات .

٥٢- امتناع هيئة الأبنية التعليمية عن التعامل مع مشروع رأس المال الدائم ، مع ما يحققه هذا المشروع من أرباح ، كما أن هذا المشروع يعانى من بعض المشكلات والعقبات التى تعترض قيامه بدوره التمويلي ومنها :

- تناقص المساحات الزراعية المخصصة لمدارس التعليم الزراعى .

- عدم وجود هذا المشروع فى المدارس التجارية .

- إختلاف فرص التكيف المحاسبى فى معالجة بعض البنود المحاسبية بين إدارة المشروع والجهاز المركزى للمحاسبات . (ومثال ذلك يرى المسئولون فى الجهاز المركزى للمحاسبات ضرورة تقليل رصيد الموجودات آخر المدة ، فى حين يرى المسئولون عن المشروع أن وجود مثل هذا الرصيد لآخر المدة أمر ضرورى لنجاح واستمرار عملية التدريب) . ومثال آخر فى حالة بيع الحبوب والبقول للقطاع العام فإن الثمن يدفع للمشروع عن طريق بنك التسليف الزراعى فى ميعاد لاحق للبيع (شهر نوفمبر أو ديسمبر) ، فى حين يجب تقديم التقرير المحاسبى للجهاز المركزى

للمحاسبات فى أوائل أكتوبر من كل عام ، مما يعطى انطباعاً لدى المسئولين عن عملية المراجعة بأن هناك مبالغ مالية لم تحصل بعد .
وبعد فهذه هى أهم المشكلات التى استطاع أن يرصدها الباحث خلال رحلة بحثه،
والتي يدعو المسئولين عن التعليم الفنى على مختلف مستوياتهم الاطلاع عليها والعمل
الجاد على مواجهتها وحلها .

تقويم أداء التعليم الفنى :

ويختتم الباحث هذا الفصل بعرض تحليلي لمجموعة من الجداول التى أعدها
الجهاز المركزى للمحاسبات والتي تبين مدى كفاية التمويل المتاح والاعتمادات المدرجة
والاستثمارات المنفذة للمشروعات التعليمية فى التعليم الفنى خلال سنوات الخطة
١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ وذلك لوضع مسيرة العمل التمويلي فى الميزان ولايفوت
الباحث أن يدعو كل من يهيمه الأمر إلى قراءة هذه الجداول بعناية ودقة والعمل على
اتخاذ الإجراءات اللازمة لحساب المتسببين فى أوجه القصور التى تبينها الجداول الآتية.
ويرى الباحث أن الجهاز المركزى للمحاسبات بدوره الرقابى ، تتسم تقاريره
بمصادقية ودقة لا تتوافر لجهة أخرى . لذلك حاول الباحث الحصول على بعض الجداول
التي تبين أداء ومدى كفاية الاعتمادات المدرجة ، ومدى كفاية التمويل المتاح لتغطية قيمة
الأعمال المنفذة خلال ١٩٩٢/٩١ بالإضافة إلى مدى كفاية التمويل المتاح للمشروعات
التعليمية للتعليم الفنى لتغطية قيمة الأعمال المنفذة لها عام ١٩٩٣/٩٢ (١) .

وبنظرة تحليلية للجداول المتضمنة بالملاحق يمكن الخروج بالملاحظات الإجمالية التالية:

- تذبذب نسبة تنفيذ المشروعات العامة للتعليم الفنى والاعتمادات السنوية المدرجة خلال
سنوات لخطة فقد تراوحت من ٧٨ - ٥٣ % .
- أن نسبة الاستثمارات المنفذة للمشروعات التعليمية بالتعليم الفنى خلال سنوات الخطة
إلى الاعتمادات المدرجة من ٨٦ % - ١١٥ % .
- يتبين أن جملة الاستثمارات المنفذة فاقت الاستثمارات المدرجة .
- تفاوت نسبة إنجاز المشروعات الخاصة بالأبنية التعليمية للتعليم الفنى من ٨٤,١٤ %
للصناعى - ٥,٦ % للتعليم التجارى وبالجملة كانت النسبة ١٠٠ % .
- يتبين زيادة قيمة الاستثمارات المنفذة عن الاستثمارات المدرجة بالخطة .

- نسبة الأعمال المنفذة إلى الاعتمادات المدرجة تراوحت بين ٨٣٪ - ٩٢٪ .
- يتبين أن نسبة قيمة الأعمال المنفذة للاعتمادات خلال عام ٩٢/٩١ كانت ٧٧٪ .
- أن نسبة قيمة ما تم تنفيذه من مشروعات تعليمية لعام ٩٣/٩٢ كانت ٩٤,٢٪ .
- يتبين أن نسبة المنصرف إلى الاعتمادات بالنسبة للمشروعات العامة لعام ٩٣/٩٢ كانت ٥٤,٢٪ لإجمالي التعليم الفني بأنواعه الثلاث .
- أن نسبة قيمة الأعمال إلى الاعتمادات للمشروعات العامة للتعليم الفني خلال عام ١٩٩٢/٩١ كانت ٤١٪ للأنواع الثلاثة من التعليم الفني .
- أن نسبة قيمة الأعمال المنفذة إلى الاعتمادات لمشروعات الأبنية التعليمية للتعليم الفني لعام ١٩٩٣/٩٢ كانت بإجمالي ٨٧,٩٪ .

بعد العرض السابق لواقع تمويل التعليم الثانوى الفنى فى مصر ، تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من التعليم يعد ذا أهمية خاصة فى إستراتيجيات التنمية الوطنية ، التى تستند إلى الأيدى العاملة ذات المستوى المتوسط لتحسين الانتاجية . هذا بالإضافة إلى أن هذا النوع من التعليم يهدف إلى إتاحة فرص التعليم ما بعد مرحلة التعليم الأساسى للفئات التى فقدت فرصة الالتحاق بالتعليم الثانوى العام . وهذا النوع من التعليم تمتص برامجه جزءاً كبيراً من ميزانية التعليم وهذا يستوجب الحاجة إلى تطوير مناهج وبرامج التعليم الفنى باستمرار ، وذلك ببذل الجهد المستمر لإعداد نظام للمعايير المهنية ، فى ضوء يمكن إحداث التغيير والتطوير المستمر .

وفى تقرير للبنك الدولى عن التعليم الفنى والتدريب المهنى فى ثمانى دول ، كانت من ضمنها مصر ، نشرته شعبة التعليم وتطوير اليد العاملة فى البنك فى يوليو ١٩٨٦ ، وكانت أبرز النتائج التى توصلت إليها الدراسة كشف النقاب عن المسائل الرئيسية التى تواجه مديرى المدارس الفنية ، وهى مشاكل تتعلق بالتكاليف والنواحي المالية والإدارية والتوظيف والتدريب . وكان هناك إجماع على أن تكاليف التعليم الفنى على أساس معدل نصيب الفرد مرتفع نسبياً ، بما يحتم وجوب وجود أنظمة فعالة للمراقبة على مستوى المدارس . كما بينت الدراسة أن الإدارة الفعالة تتطلب فهماً واضحاً لتكاليف الوحدة وقد ثبت أنه بدون هذا الفهم تعاق جهود المديرين لتخفيض التكاليف ، ويكمن خطر حقيقى عندما يكون هذا التخصيص ضرورياً ، ويخطأ واضعو السياسات فى اختيار العناصر المراد تخفيض تكاليفها . مع الأخذ فى الاعتبار أنه يحتمل أن يكون لاجراءات تخفيض

التكاليف أثر عكسى على مستوى نوعية أنظمة التعليم الفنى . وقد أورد التقرير السابق قائمة عناصر التكلفة فى أى مستوى وهى :

- نسبة المدرسين للطلاب .
 - معدل المصروفات عن المواد التعليمية .
 - وقت تعطيل الفصول الدراسية .
 - وقت تعطيل الورش .
 - متوسط ساعات عمل المدرس الواحد .
 - مكافآت المدرسين (مرتبات - علاوات خاصة - حوافز) .
 - تكاليف المعدات .
 - المساحة المخصصة للورش والفصول الدراسية .
 - المصروفات غير المباشرة (الإدارة المركزية والإشراف).
- ومن مزايا الرجوع إلى مثل هذه القائمة تمكين المسؤولين من تحديد عناصر التكلفة بدقة .

وقد أورد التقرير أن هناك ظاهرة بالغة الأهمية تم تحديدها خلال الدراسة ، وهى عدم احتفاظ المدارس بالبيانات الكافية عن التكاليف . وقد ركز التقرير على أهمية الحاجة إلى المراقبة الدقيقة للتكاليف بصورة متسعة ومنظمة ومستمرة ، كما أن عملية تخفيض النفقات يجب ألا يكون على حساب مستوى الأداء لأن انخفاض النفقات دون مستوى معين يؤدي إلى نتائج عكسية ، وله أثر سلبى على النوعية ولا بد من التوسع فى لامركزية الإدارة . وقد حدد التقرير مصادر رئيسية لتمويل التعليم الفنى والتدريب المهنى وهى :

(الحكومة - الصناعة - الدخل المباشر - الرسوم) .

وقد أبرز التقرير أن التحدى الذى يواجه مديرى المدارس الفنية ومراكز التدريب المهنى هو إيجاد مصادر غير حكومية إضافية للتمويل . كما أوصى فى سبيل ذلك بإصلاح ضريبي يؤدي إلى إعفاء الشركات والمصانع من بعض التزاماتها الضريبية مقابل المساهمة فى تمويل التعليم الفنى والتدريب المهنى . ثم زيادة الروابط بين المدارس الفنية وأصحاب العمل . وكذلك تحقيق الدخل المباشر مثل مشروع رأس المال الدائم بأن تقوم المدارس بإنتاج سلع قابلة للبيع ، بحيث يكون هذا النشاط السلعى إلى حدود معينة ، حتى لا تتحول المدرسة إلى مصنع على حساب العملية التعليمية . وأخيراً فرض رسوم على أصحاب المصانع الذين يستفيدون من خريجي التعليم الفنى . وقد أشار التقرير إلى

النظر بعين الاعتبار لتبعية إدارة التعليم الفنى بوزارة التربية والتعليم لأسباب تاريخية وثقافية . وهذه الوزارات كبيرة وتتسم بالبيروقراطية غير المرنة ، وتدير أنظمة تعليم واسعة تدور فى فلك التعليم العام . كما أن مؤسسات التعليم الفنى تفتقر إلى الإطار القانونى والمؤسسى ووضوح أهداف التعليم الفنى . كما بين التقرير أن جهاز التنسيق الذى يشمل أصحاب عمل خريجى التعليم الفنى والتدريب المهنى لابد أن يبذل جهوداً مستمرة لتوفير الاتصالات الجيدة والمشاركة الفعالة بين القطاعين العام والخاص والجهات الرسمية ومختلف الجهات الأخرى فى سبيل الاستجابة لاحتياجات سوق العمل الجديدة وضمان الاستخدام الفعال للمواد ، كما أضاف التركيز على وجوب الكشف عن الغموض الذى يكتنف أهداف اللامركزية ووسائل إدخالها وإعادة توزيع السلطة ، وإعادة تحديد الأمور وزيادة مسئولية المرؤوسين حتى مستوى المدرس وقدرأ أكبر من متابعة الأداء وتقييمه . ودرجة اللامركزية المرغوبة والمجدية إنما تعتمد على عوامل منها مؤهلات وخبرة المديرين المحليين والدرجة التى يسمح فيها النظام باتخاذ القرارات محلياً بصورة فعالة وكذلك حجم النظام .

كل هذه الاعتبارات تعد من المنطلقات التى تستند إليها الدراسة فى الفصل الأخير عند وضع الرؤية المستقبلية المقترحة لتمويل التعليم فى مصر ، حيث أنه بعد أن أوضح الباحث فى هذا الفصل واقع تمويل التعليم والتعليم الفنى فى مصر من حيث مصادر التمويل ومدى كفايتها وأهم المشكلات التى يواجهها يتطلب الأمر الاطلاع على تجارب وخبرات الدول الأخرى لتكون معياراً لوضع التصور المقترح المستقبلى ، وهذا ما يتضمنه الفصل التالى .